Revue Traduction et Langues Vol 7 N°1/2008, pp. 132-137

إشكالية ترجمة النص القانوني: قانون الأسرة الجزائري انموذجا

The Issue of Legal Text Translation Algerian family law as a model

توهامي وسام

جامعة وهران ـ الجزائر

ouissemtouhami@yahoo.fr

Abstract: *Defining the legal term accurately and translating it into another language depends on understanding its position and its counterpart in the legal system to which that term belongs. Accordingly, the translator of legal texts is obliged to add the skill of comparison between the two legal systems to his linguistic and translation skills. This article addresses the problem of the difficulty of translating legal texts in general and Algerian family law in particular. Where does a set of the same questions arise: Who translated Algerian law into French? To whom should the translation of legal texts be entrusted? Is it to graduates of the oath of translation, or to bilingual legislators? We also devoted the second part of this article to the question of the recipient, where do the following questions come to mind: To whom is the French text directed? Is it directed at an Algerian reader of Arabic-Islamic culture who speaks French? Or is it directed at a French reader of Western culture, mostly Christian? Finally, the researcher reached some results, the most important of which are: The necessity of training translators specialized in legal translation in the post-graduation stage. The translator should not be afraid of the excessive use of the borrowing method when there is no equivalent in the target language.*
Keywords: *Translation of the legal text, Algerian family law, terms of divorce, Khol'à and Tatliq.*

الملخص: إن تحديد المصطلح القانوني بدقة وترجمته إل لغة أخرى مرهون بفهم موضعه ومقابله في النظام القانوني الذي ينتمي إليه ذلك المصطلح، وعليه، فمترجم النصوص لقانونية ملزم بإضافة مهارة المقارنة بين النظامين القانونيين إلى مهاراته اللغوية والترجمية. ويتناول هذا المقال إشكالية صعوبة ترجمة النصوص القانونية بصفة عامة وقانون الأسرة الجزائرية بصفة خاصة، أين تطرح مجموعة من الأسئلة نفسها: من ترجم القانون الجزائري إلى اللغة الفرنسية؟ وإلى من يجب إسناد ترجمة النصوص القانونية؟ هل إلى خريجي أقسم الترجمة أم إلى مشرعين مزدوجي اللغة؟ كما خصصنا الشطر الثاني من هذا المقال إلى مسالة المتلقي، أين نتبادر إلى الذهن الأسئلة التلية: إلى من يوجه النص الفرنسي؟ هل هو موجه إلى قارئ جزائري ذو ثقافة عربية إسلامية ناطق باللغة الفرنسية؟ أم أنه موجه إلى قارئ فرنسي ذو ثقافة غربية، مسيحية في معظم الأحيان؟ وفي الأخير توصل الباحث إلى بعض النتائج، أهمها: ضرورة تكوين مترجمين متخصصين في الترجمة القانونية في مرحلة ما بعد التدرج. وجوب عدم تخوف المترجم من الاستعمال غير المفرط لأسلوب الاقتراض عندما يغيب لا مكافئ في لغة الهدف.
الكلمات المفتاحية: ترجمة النص القانون، قانون الأسرة الجزائري، مصطلحات طلاق وتطليق وخلع.

Corresponding author : Touhami ouissam

تختلف ترجمة النص القانوني عن باقي أنواع الترجمة الأخرى في أمرين أساسين هما: النظام القانوني والمصطلح المرتبط بذلك النظام القانوني. فتحديد المصطلح القانوني بدقة وبالتالي ترجمته إل لغة أخرى مرهون بفهم موضعه في النظام القانوني الذي ينتمي إليه ذلك المصطلح، وبما يقابله في النظام القانوني للغة الأخرى.

وعليه فإن مترجم النصوص لقانونية ملزم بأن يضيف إلى مهاراته اللغوية والترجمية مهارة المقارنة بين النظامين القانونيين: النظام القانوني للغة المنقول منها والنظام القانوني للغة المنقول إليها. فكلمة "بكر" على سبيل المثال تعني في الشريعة الإسلامية "الفتاة العزباء التي لم يسبق لها زواج" بعكس كلمة "ثيب".

وللبكر والثيب أحكام مختلفة في الزواج وفق الشريعة الإسلامية كما هو معلوم. وعليه، فإنه لا يصح ترجمة هذه الكلمة، عندما ترد في عقد زواج، بـ (**Virgin**) "عذراء"، ذلك لأن الحالة المدنية للنظام القانوني المنقول إليها – وهي الإنجليزية في هذه الحالة- لا تحتوي على هذا التصنيف، بل على تصنيف قانوني مقابل له، تجانس كلمة "بكر" فيه كلمات مثل (**Celibate**) أو (**unmarried**) أو (**single**).

يمكن أن ندرج الترجمة القانونية ضمن ما أصبح يسمى بالترجمة المتخصصة، ترجمة يشترط أن يكون ممارسها ملما بقواعد الترجمة، ومصطلحات ومفاهيم الحقل المعرفي الذي يترجم منه وإليه، على حد سواء. ويتناول هذا المقال صعوبة ترجمة النصوص القانونية بصفة عامة وقانون الأسرة الجزائرية بصفة خاصة، صعوبة تعود في نظرنا إلى سببين رئيسيين هما:

1- البعد الثقافي والديني بين لغتي الأصل والهدف: فقانون الأسرة الجزائري يستمد أصوله من الشريعة الإسلامية، لذلك يتوجب على كل من يريد ترجمته أن يأخذ هذا المقياس بعين الاعتبار، ذلك أن الترجمة ليست مجرد الانتقال من لغة لأخرى بل هي وساطة بين ثقافة وأخرى.

« El traductor hace demediadorenter dos culturas, intentando solucionar las incompatibildades que se interponen en el camino de la transferencia del significado » (1)

[1] Morillas, E et Arias, J.P, **El papel del traductor**. Ediciones Colegeo de Espagna, Salamanca, 1997, p137.

ISSN : 1112 – 3974

2- استعمال مصطلح **séparation** الذي لا يدل في اللغة الفرنسية، في أي حال من الأحوال، على حل عقد الزواج كما هو الحال بالنسبة لمصطلح **خلع** في اللغة العربية.

« séparation de fait : situation de deux époux qui vivent séparément sans avoir egagé de procédure de séparation de cops ou de divorce »2.

إن الأسئلة التي تطرح نفسها بعد هذه الملاحظات هي: أولا، من ترجم القانون الجزائري إلى اللغة الفرنسية؟ وإلى من يجب إسناد ترجمة النصوص القانونية؟ هل إلى خريجي أقسم الترجمة أم إلى مشرعين مزدوجي اللغة؟

إذا أخذنا بعين الاعتبار تكوين المترجمين في أقسام الترجمة في الجامعات الجزائرية، سواء تعلق الأمر بمرحلة التدرج أو ما بعد التدرج لجزمنا باستحالة ترجمة هؤلاء الطلبة لمثل هذا النوع من النصوص وهذا لسببين رئيسيين هما:

1- عدام امتلاكهم لمؤهلات وكفاءات ترجمية لازمة لإجراء ترجمة متخصصة علما بأن الغاية من البرنامج المقرر لتكوينهم هو تكوين مترجمين عاميين **'traducteurs généraliste'** .

يبدو أن هذه المشكلة تخص كل الجامعات العربية، على حد تعبير الدكتور محمود فهمي حجازي:

"أما المترجمون سواء أكانوا من خريجي كليات الآداب أو غيرها فهم بصفة عامة لم يؤهلوا للترجمة التخصصية فليست هناك برامج للترجمة التخصصية. أما دبلومات الآداب في بعض كليات الآداب فهي برامج عامة تؤهل للترجمة غير التخصصية"[3].

2- حصر دراسات ما بعد التدرج في شهادتي الماجستير والدكتوراه، علما أن التكوين فيها هو تكرين نظري محض، الهدف منه تكوين أساتذة في الترجمة، لا مترجمين متخصصين.

أما إذا أخذنا برأي أولئك الذين يؤمنون بضرورة إسناد ترجمة النصوص القانونية إلى المشرعين مزدوجي اللغة فلن نزيد الطين إلا بلة لأن المشرع وإن كان ملما بالمصطلح القانوني ومفاهيمه في اللغتين فإنه لن يستطيع بتاتا أن يقوم بدور المترجم لأن الترجمة علم قائم بذته، له تقنياته وأساليب يصعب على من لم يدرسها الإحاطة بها.

[2] http://droit. Pratique.fr

[3] محمود فهمي حجازي، **الأسس اللغوية لعلم المصطلح**، مكتب غريب، القاهرة، 1993، ص214.

« Vinay et Darbelnet insistent pour souligner que la traduction pose aussi et surtout des problèmes techniques : « il ne suffit pas d'etre bilingue pour s'improviser traducteur »[4].

نعتقد ان الترجمة المتخصصة عامة والقانونية خاصة يجب ان تخضع لمقاييس وشروط أهمها:

-إدراك من يترجم هذه النصوص لأبجديات الترجمة.

- إلمامه بأساليب وتقنيات الترجمة في لغتي الأصل والهدف.

- معرفته لقواعد لإصطلاح والتوليد **Néologie** في اللغتين.

- تمكنه من الحقل المعرفي الذي يشتغل فيه.

بمم أن المقاييس المذكورة أعلاه لاتتوفر عادة في خريجي أقسام الترجمة ولا في المشرعين مزدوجي اللغة فإننا نقترح ما يلي:

- إما فتح دراسات في الترجمة المتخصصة في طور ما بعد التدرج كما هو الحال بالنسبة لشهادة **DESS** في بعض الدول الأوربية، حتى يتمكن الطالب من تنمية رصيده المعرفي والتخصص أكثر في ميدان ما.

-أو إسناد ترجمة النصوص المتخصصة إلى فرق او لجان عمل مشتركة تضم مترجمين ومختصين في الحقل المعرفي المراد ترجمته.

وبما أن العمل ضمن لجان مشتركة ليس بالأمر السهل لأنه يتطلب تنظيما معين وميزانية ضخمة فإننا نفضل الحل الأول الذي يتمثل في تخصيص المترجم.

خصصنا الشطر الثاني من هذا المقال إلى مسالة المتلقي، حيث إنه بمجرد أن نقارن بين المواد 48، 53، 54 من قانون الأسرة لجزائري بترجمتها إلى اللغة الفرنسية يتبادر إلى ذهننا السؤال التالي: إلى من يوجه النص الفرنسي؟ هل هو موجه إلى قارئ جزائري ذو ثقافة عربية إسلامية ناطق باللغة الفرنسية؟ أم أنه موجه إلى قارئ فرنسي ذو ثقافة غربية، مسيحية في معظم الأحيان؟

إذا كانت الترجمة موجهة غلى قارئ جزائري ذو ثقافة عربية إسلامية، ناطق باللغة الفرنسية، وهو الأرجح، فمن حقنا ان نتساءل لماذا وقع المترجم في هذا "الانزلاق الاصطلاحي"عند ترجمته لمصطلحي **تطليق** و**خلع** ولم يبق عليهما باستعماله لأول أسلوب من أساليب الترجمة المباشرة ألا وهو أسلوب الاقتراض، فيترجم بالتالي مصطلح **طلاق** بـــ **Divorce** ويقترض مصطلح تطليق)

[4] http://creoles.free.fr

ISSN : 1112 – 3974

Tatliq) وخلع (***Khol'à***) لأنه يفترض في القارئ أن يكون على دراية بمعنى ومفهوم هذه المصطلحات.

أما إذا كنت الترجمة موجهة إلى قارئ فرنسي فعوض ن نتحدث عن "انزلاق اصطلاحي"يجدر بنا أن نتحدث عن خطإ في الترجمة لأنه لا يصح ان نترجم **خلع** بـــ **séparation** لأن مصطلح séparation لا يستعمل في التشريع الفرنسي بمفهوم حل عقد الزواج كما هو الحال بالنسبة لمصطلح خلع في التشريع الجزائري. نفس الشيء بالنسبة لمصطلحي **طلاق وتطليق** وترجمتهما بـــ **Divorce** لأن **التطليق** أساسا غير موجود في القانون الفرنسي كما أن المشرع الفرنسي لا يهمه من يطلب حل عقد الزواج بقدر ما يهمه طبيعة وأسباب الطلب، وعليه نجد أن قانون 11 جويلية 1975 يميز بين:

- Le divorce par consentement mutuel.
- Le divorce pour rupture de la vie commune.
- Le divorce pour faute.

بما أنه يتعين على المترجم أن لا يبالغ في استعمال الهوامش بغية الشرح لأن الهامش هو 'عار المترجم'، على حد تعبير جورج مونان، وبما أن المترجم مجرد وسيط بين لغتين، وبما أن مصطلحات **طلاق وتطليق وخلع** لا وجود له في التشريع الفرنسي بنفس الدلالة التي يحملها في التشريع الجزائري، فإننا نعتقد، على عكس لادمبرال، أن الحل الأنسب في حال ترجمة هذه المصطلحات لمتلقي فرنسي ذو ثقافة غربية هو استعمال أسلوب الاقتراض بالنسبة للمصطلحات الثلاث.

بعد هذه الملاحظات البسيطة حول إشكالية ترجمة النص القانوني يمكننا أن نستخلص ما يلي:

- ضرورة تكوين مترجمين متخصصين في الترجمة القانونية في مرحلة ما بعد التدرج.
- وجوب عدم تخوف المترجم من الاستعمال غير المفرط لأسلوب الاقتراض عندما يغيب لمكافئ في لغة الهدف.
- الدراية التامة بالبعد الثقافي في لغتي الأصل والهدف.
- عدم المبالغة في استعمال الهوامش.

ISSN : 1112 – 3974

References

[1]Ladmiral, J.R, *Traduire : théorème pour la traduction*, Payot, Paris, 1979.
[2]Morillas, E et Arias, J.P, *El papel del traductor*. Ediciones Colegeo de Espagna, Salamanca, 1997.
[3]http://creoles.free.fr
[4]http://droit. Pratique.fr
[5]‘Alī al-Qāsimī, al-‘alāqah bayna ‘ilm al-muṣṭalaḥ wa-naẓarīyat al-tarjamah, Majallat al-lisān al-‘Arabī, al-‘adad 40, Dīsimbir 1995.
[6]Maḥmūd Fahmī Ḥijāzī, al-Usus al-lughawīyah li-‘Ilm al-muṣṭalaḥ, Maktab Gharīb, al-Qāhirah, 1993.

ISSN : 1112 – 3974